بلاد المغارب تحت الحكم العثماني
نموذج الجزائر في عهد الدايات
(١٦٧١ – ١٨٣٠)

د. محمد الخداري

دكتوراه في التاريخ من جامعة محمد الخامس
أستاذ الثانوي التأهيلي
الرباط – المملكة المغربية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد الخداري، بلاد المغارب تحت الحكم العثماني: نموذج الجزائر في عهد الدايات (١٦٧١ – ١٨٣٠).- دورية كان التاريخية.- العدد الثاني والعشرون؛ ديسمبر ٢٠١٣. ص ٢٥ – ٣٨.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّصْ

عرفت الحياة السياسية في الجزائر إبان الحكم العثماني (١٥١٨ - ١٨٣٠م) توالي أنماط مختلفة من أنظمة الحكم، متميزة ومتنافسة فيما بينها، أدت إلى تعاقب أربع فترات كان أهمها وآخرها حكم الدايات (١٦٧١ – ١٨٣٠م)، وقد استحوذ الأتراك على دواليب هذا الحكم، واحتكروا كل السلط وحرموا الجزائريين من مناصب الإدارة والحكم، وكانوا أقلية داخل المجتمع الجزائري ولم يكتب لها الاستمرار طيلة هذه الفترة إلا باعتمادها على وسائل وسياسات ضمنت لها ذلك، باعتبارها أقلية حاكمة. وقد اعتمدت في إدارة شؤون البلاد الداخلية على قبائل المخزن، والتقارب والمهادنة مع شيوخ القبائل والمرابطين، وفي حالة عدم نجاعة هذه الطرق نهجت سياسة التفرقة وزرع الشقاق بين السكان وبين القبائل. أما السياسة الجبائية فمنذ أواسط القرن الثامن عشر أصبحت الضرائب تمثل المصدر الرئيس لدخل الدولة، بعد انخفاض غنائم القرصنة. وفقدان حكومة العثمانيين في الجزائر بالتدريج صفتها البحرية التي عرفت بها منذ تأسيسها، لتهتم أكثر بالموارد الداخلية، الشيء الذي أثر سلبا على العلاقة بين الحكام والرعية. وفي الجانب الديني عمل العثمانيين على التعامل مع وضعية البلاد الدينية، لخدمة مصالحهم، خاصة بالمدن واختلف تعاملهم مع العناصر الدينية المتكونة من العلماء وأتباع الطرق من مرابطين ومتصوفة. فقد كان هؤلاء يتمتعون بتأييد كبير من لدن الرعية، وكانوا يقيمون مع النظام روابط تبعية، ويلعبون دور الوسيط سواء بالنسبة للرعية أو السلطة، وقد استمرت فترة التحالف العثماني- المرابطي من نهاية القرن السادس عشر حتى بداية القرن الثامن عشر، حيث استخدم العثمانيون في كل مرة هيبة المرابطين والعلماء، لكن هذا التحالف بدأ يتلاشى لأسباب عديدة أهمها انخفاض عائدات القرصنة، وانصراف العثمانيين نحو الداخل لاستخلاص أكبر قدر من الضرائب.

مُقَدِّمَةْ

إن الوجود العثماني ودخوله بلاد المغارب، يختلف في نوعيته عن الدخول العثماني بالمشرق، فهو ربما أتى عن طريق الصدفة عبر تسللات أولى لبعض المغامرين الذين استعان بهم سكان الجزائر للتصدي للمد الأيبيري إن طبيعة الحكم العثماني كانت مرتبطة بأهداف دينية صريحة، وقد اعتبر العرب والترك على السواء أن التاريخ العثماني هو جزء متمم للتاريخ العربي الإسلامي، وإن عملية دخول العثمانيين للجزائر تمت في نطاق إسلامي وفي سياق الوضعية التي كان يمر فيها الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ومجمل القول إن الحكم العثماني للجزائر أعطاها اسمها الحالي الذي بدأت تعرف به، والذي كان يقتصر على اسم المدينة، التي صارت مقر الحاكم العثماني، كما أدخل مفهوم الحدود السياسية في شمال إفريقيا.

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

فقد نالت الجزائر في عهد العثمانيين حصانة البلاد وكانت مرهوبة الجانب، يهيمن أسطولها على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. وأصبحت قاعدة الجهاد ضد الإسبان، ومركزًا لقراصنة أزعجوا طويلاً السفن الأوربية. لقد عُرفت الحياة السياسية في الجزائر منذ دخول العثمانيين حتى ١٨٣٠م، بتوالي أنماط مختلفة من أنظمة الحكم، متميزة ومتنافسة فيما بينها، نتيجة طبيعة الوجود العثماني والظروف الداخلية والخارجية التي عايشها. وأهم ما ميز حضور العثمانيين بالجزائر الصراع والتطاحن بين مختلف القوى السياسية والعسكرية التي شكلت جهاز حكمه، والتي اعتمد عليها واستمد قوته ونفوذه واستمراريته منها. هذا الصراع أدى إلى اندلاع فوضى سياسية بين الحين والآخر طوال ثلاثة قرون، بسبب اختلاف وتباين أهداف ومصالح هذه القوى. الشيء الذي أدى إلى تعاقب أربع فترات حكم فيها العثمانيين حتى سنة ١٨٣٠م، كان أهمها حكم الدايات.

أولاً: حكم الدايات (١٦٧١-١٨٣٠)

شهدت إيالة الجزائر في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عدة تحولات على مستوى أنظمة الحكم، أثرت بشكل مباشر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. لكن ملامح هذه التغييرات التي طرأت على هرم السلطة بدأت منذ القرن السابع عشر مع العمل بنظام الدايات، وقد عرفت الجزائر ثلاثة أنواع من الحكم وهي: فترة البايلربايات (١٥١٨-١٥٨٧م)، وفترة الباشوات (١٥٨٧-١٦٥٩م)، وفترة الأغوات (١٦٥٩-١٦٧١م). فبعد استفحال تدخل الانكشارية في شؤون الولاية، أحست طائفة الرياس "الطائفة" بخطر يهدد امتيازاتها فقررت التخلص من نظام الأغوات، الذي عمته الفوضى وعدم الاستقرار، حيث استغلت ذلك وعوضته بنظام أكثر استقرارًا يختار حكامه من تشكيلاتها، وسمي هذا النظام بحكم الدايات، الذي استمر من ١٦٧١ إلى ١٨٣٠م، مع بعض التغييرات التي طرأت عليه، لكن سيطرة رجال البحر على هذا المنصب لم تدم طويلاً، وأصبح الداي ينتخب من داخل الانكشارية. كان الداي ينتخب مدى الحياة، ويساعده ديوان من ثمانين شخصًا، هو عبارة عن مجلس استشاري.[١] ومن داخل هذا الديوان يختار الداي، الذي يتمتع بسلطة تنفيذية، له إدارة البلاد ومهمة تأدية رواتب الانكشارية، أصبح سيد البلاد بلا منازع.[٢] فهو حسب - التقارير الفرنسية- زعيم أعلى ورئيس وقائد الجند، ينتخب من داخل الجيش دائمًا، ولا يتقلد هذا المنصب أحد من سكان البلاد أو من الكروغلي.[٣]

والداي يحتكر السلطة بالولاية ويخول له سن قوانين جديدة لتسيير شؤون البلاد، فالداي يفعل كل ما يحلو له،[٤] وسلطته مطلقة رغم خضوعها نظريًا لمراقبة الديوان، وإلى جانب إدارة شؤون الولاية فقد كان مسؤولاً عن "دار السلطان".[٥] والداي حاكم مطلق يطيعه الجميع، لكن حكمه متزعزع والموت الطبيعي بالنسبة إليه حادث من الحوادث الطارئة.[٦] وبقي الباشا المرسل من طرف الأستانة بجانب الداي، يتمتع بلقب شرفي. لكن أهم حدث يبرز مدى تبلور نظام الحكم على عهد الدايات، وهو تمكنهم من التخلص من الباشا وهو الممثل الشخصي للسلطان العثماني لدى ديوان الجزائر، حيث شهدت البلاد تنافسًا حادًا بين طائفة الرياس التي تشكلت من العناصر اليونانية والألبانية (الارناؤوط) وجماعة الوجاق (الجنود) التي تكونت من أتراك الأناضول، لكن تزايد نفوذ هذه الفئة الأخيرة منع من دخول الباشا إلى الجزائر عدة مرات.[٧] رفض الداي بابا علي (١٧٥٤ - ١٧٥٦) دخول الباشا، وكتب للسلطان العثماني يشرح له الوضعية غير العادية التي تؤثر على تسيير السلطة،[٨] فهم الباب العالي ذلك مما اضطره إلى الكف عن إرسال الباشوات وإسناد لقب الباشا إلى الداي.[٩] وتؤكد تقارير القناصلة الفرنسيين حمل الداي للقب الباشا منذ ذلك التاريخ،[١٠] وأصبح يلقب بالسلطان،[١١] وبهذا التغيير أصبح حكم الداي أكثر غطرسة واستبدادية.[١٢] إذًا كيف حكم الدايات البلاد؟

ثانيًا: السياسة الداخلية[١٣]

١/٢- مميزات حكم العثمانيين:

شكل الأتراك أقلية داخل المجتمع الجزائري، احتكروا كل السلط وحرموا الجزائريين من مناصب الإدارة والحكم، مما جعلهم في موقع الأقلية لم يندمجوا في صلب المجتمع المحلي.[١٤] وكانت السمة الغالبة على المجتمع الجزائري هي الثنائية: ثنائية السلطة والوطن والمذهب والعنصر.[١٥] كان العثمانيون أسياد المنطقة الشمالية والمدن الرئيسية،[١٦] فرضوا اللغة التركية لغة الإدارة، وذلك على الرغم من أن اللغة العربية هي لغة أغلب السكان.[١٧] ولم يطور الحكام العثمانيون علاقتهم بسكان الولاية نحو الأحسن، فالذي كان يهمهم هو الحفاظ على الأمن والمناصب واستخلاص الضرائب. فالبلاد كانت تسير في بعض الأحيان بطريقة قاسية والسكان تحملوا أخطاء الحكام، حيث كانت الإدارة تضع مصالح الرعية في مرتبة ثانوية، ووضعيتها لا تثير اهتمام السلطات إلا في حالات الخطر والكوارث الطبيعية.[١٨]

في القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر تأكدت السمة الأجنبية للحكم العثماني، كانت الأقلية الآتية من الدولة العثمانية تعيش فيما بينها، موجهة أنظارها للداخل لتنظم فيه وجودا عسكريا يضمن لها مواصلة الجباية التي تشتد وطأتها تدريجيًا على السكان.[١٩] وأصبحت الصلة بين المخزن والرعية في هذه الفترة هي علاقة دافع الضرائب بمتسلمها أو علاقة "الآكل بالمأكول".[٢٠] فالنظام الإداري الذي اتبعه العثمانيون كان وسيلة فعالة مكنت الأقلية الحاكمة من التصرف في هذه الخيرات، في الوقت الذي أصبحت فيه الجزائر تتمتع بكيان مستقل عن الدولة العثمانية، لا تجمعها بالباب العالي إلا روابط دينية وتبعية صورية. ولم يكتب لحكم الأقلية العثمانية الاستمرار طيلة ثلاثة قرون، إلا باعتماده على وسائل وسياسات ضمنت لها هذه الاستمرارية، باعتبارها أقلية حاكمة. وقد اعتمد العثمانيون قبائل المخزن، والتقارب والمهادنة مع

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

شيوخ القبائل والمرابطين، وفي حالة عدم نجاعة هذه الطرق التجأوا إلى نهج سياسة التفرقة وزرع الشقاق بين السكان وبين القبائل.

٢/٢- الاعتماد على قبائل المخزن:

كان العثمانيون واعين بأنهم يشكلون أقلية تحكم أغلبية في الجزائر، ليس في مقدورها السيطرة على كل الأراضي وإخضاع جميع القبائل، لأن عدد أفراد جيشها قليل، وجهازها الإداري غير قادر على توفير عدد أكبر، فاعتمدوا على قبائل سميت قبائل أو عشائر المخزن،[٢١] فكانت هذه القبائل وسيلة فعالة وبدًا قوية للحكام العثمانيين، مثلت محورًا رئيسًا ارتكزت عليه سياستهم بالنسبة لباقي سكان الولاية، والتي كانت تهدف إلى بسط السيادة على الأراضي الجيدة.[٢٢] وهي من الوسائل المهمة التي استخدمها العثمانيون لبسط السيادة والنفوذ داخل الجزائر، فحكم الدايات لم يتعد سدس مساحة البلاد،[٢٣] حيث كان العثمانيون أسيادًا على المنطقة الساحلية فقط،[٢٤] وشكلت المدن نقاط قوى بالنسبة للسلطة المركزية.[٢٥] فوجود هذه القبائل كان ضرورة ملحة للحكام العثمانيين، لبسط واستمرارية سلطتهم، فهي "قوة مأخوذة من البلاد لحكم البلاد".[٢٦] وهذه القبائل عبارة عن تجمعات سكانية تعميرية، لا تعود إلى أصل واحد أو نسب مشترك، فنجد منهم العبيد والكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال، وقد ارتبطت مصالحها بخدمة الحكم العثماني، فهي حلقة وصل بين الأهالي في البوادي والحكام في المدن.[٢٧]

وقد استمد العثمانيون هذا التقليد من علاقات التبعية والولاء التي عمل بها الموحدون، ومن بعدهم الزيانيون والحفصيون، وطبقوه لضمان وظائف حربية وإدارية، ولما تيقنوا من جدواه في استخلاص الضرائب، ومعاقبة المتمردين، وسعوا صلاحياته في القرن الثامن عشر، فأصبحت هذه القبائل تشارك في محلات العثمانيين نحو المناطق البعيدة، وأوكل إليها تنفيذ أوامر البيلك ومراقبة تنفيذ تعليماته، حتى أصبحت في أواخر الحكم العثماني رابطة متينة تشد المحكوم إلى الحاكم، وتبقي على تماسك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالبادية الجزائرية.[٢٨]

وقد منح العثمانيون لهذه القبائل عدة امتيازات دون بقية سكان البوادي الآخرين، تمثلت في إعفائها من الضرائب الإضافية، ماعدا الشرعية منها، ومنحوها أراضي زراعية استقرت عليها واستغلتها زراعيا، والتي تعرف "بالمشاتى" (مشتى) وهي أراضي لا تباع ولا تشترى، تابعة للدولة وداخلة ضمن أملاك البيلك، حيث كان هذا الوضع القانوني لتلك الأراضي يسمح للعثمانيين بطرد هذه القبائل منها، أو تحويلها من مكان لآخر، وكان ذلك بالطبع يخدم مصالح الحكم العثماني بالبلاد[٢٩]. كما كانت تمنح لها "علاوات" (منح)، كالتي كان يتقاضاها الانكشارية، في حالة مشاركتهم في الحملات ضد القبائل المتمردة، وتوفر لهذه القبائل التجهيزات اللازمة من سلاح ومؤونة ووسائل نقل.[٣٠]

أما الواجبات المنوطة بقبائل المخزن، فهي توفير القوات العسكرية، والقيام بعمليات استخلاص الضرائب من السكان وإحصائها، والمحافظة على الأمن والاستقرار وتأذيب القبائل المتمردة.[٣١] كذلك كلفت بحراسة الأبراج والحصون والخوانق الجبلية والممرات الصعبة، وأماكن العبور والمسالك الرئيسية الواصلة بين مراكز البيليكات، وعند الطواحن الهوائية والمائية والأسواق الموسمية،[٣٢] وبقرب مخازن الحبوب وحول أماكن تواجد قوات النوبة (الحاميات العسكرية) في بعض المدن.[٣٣] وتنقسم قبائل المخزن إلى صنفين كبيرين: الدائرة والزمالة.

(أ) **الدوائر**: جمع دائرة، وهي تجمع سكاني يحكمه قائد، عليه توفير الجنود أثناء الحرب، وتشمل قبائل عربية وأمازيغية توفر للقائد مجموعة من المحاربين، مهمتها المشاركة في الحرب، والحفاظ على الأمن في المنطقة، ويطلق عليها اسم: قبائل المخزن والجيش (أو الكيش).[٣٤]

(ب) **الزمالة**: جمع زميل، تشبه تقريبًا الدائرة، لكن عددها أكبر، وهي مخصصة للحرب فقط، تسند قيادتها لقائد أو آغا يختار من بين أفرادها،[٣٥] وهي عبارة عن فرقة مستقرة من الفرسان العرب أو ممَنْ يتبعهم من المماليك والرعايا.[٣٦]

كانت هذه القبائل تمثل تقريبًا حوالي (10 إلى 20%) من مجموع سكان الجزائر، وهذا ما سهل مهمة العثمانيين في حكم وتسيير البلاد، حيث استطاعت هذه القبائل أن توفر حوالي ثلاثين ألف رجل عند الضرورة.[٣٧] وتوزعت هذه القبائل على خطين متوازين، الأول يحاذي سفوح جبال التل، والثاني على تخوم الصحراء لمراقبة القبائل بين هذين الخطين، زيادة على تأمينها لطرق المواصلات بين الجزائر العاصمة وبين كل من قسنطينة والمدية ووهران.[٣٨] ولعل أهم منطقة تركزت فيها قبائل المخزن هي الجهة الغربية للبلاد، خاصةً بالسهول الوهرانية، التي كانت مهددة من طرف الإسبان الذين بقوا بوهران حتى سنة ١٧٩٢م، والقبائل المتعاونة معها مثل بني عامر، وقرب هذه المنطقة من المغرب، وتعرضها للتمردات والثورات باستمرار. ولهذا حرص البيليك على إقرار مخزن الدوايز والزمالة بالأراضي التي كانت تقيم عليها قبيلتي بني عامر وفليتة، بعد استرجاع المرسى الكبير ووهران من يد الإسبان، أما باقي الأراضي فكان وجود قبائل المخزن يقتصر على الأغراض الاقتصادية والعسكرية المذكورة.[٣٩]

كانت توجد في المنطقة الشرقية قبائل المخزن، قوية عسكريًا وماديًا، ومنها قبيلة الحراكتة التي تحادي أراضيها الأراضي التونسية شرقًا، وهي من أكبر القبائل المتحالفة مع البايات بقسنطينة، والتي كانت تجند حوالي أربعة آلاف مقاتل، ومنها كذلك قبيلة أولاد عبد النور التي تقع غرب مدينة قسنطينة، وكانت تجند حوالي ألف مقاتل، وتحافظ على أمن الطريق الرابطة بين عاصمة البيلك وسطيف ومراقبتها لمخازن الحبوب التابعة للبيلك الواقعة فوق

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

أراضيها.[٤٠] لقد قدمت قبائل المخزن للحكام العثمانيين خدمات كبيرة، فكانت الوسيط بين هؤلاء والسكان، لكنها اعتبرت شوكة مغروسة في جسم الرعية، لدرجة أن السلطة العثمانية أصبحت تقاس بمدى نشاط القبائل المخزنية. واعتبرت قبائل المخزن في نهاية الحكم العثماني بالجزائر بمثابة "الدركي الساهر على مصالح البيلك"، والقوة الفعالة التي يستخدمها الحكام في استمرار نفوذهم، واستغلال خيرات وثروات المناطق الجيدة والمنتجة.[٤١] ويمكن القول؛ إن رجل المخزن كان "أداة" بيد الأتراك، فهو رجل جباية ورجل حرب في نفس الوقت.[٤٢] ورغم ذلك لم يستطع العثمانيون إخضاع كل قبائل ومناطق البلاد، الشيء الذي جعلهم يلجؤون إلى سياسة التقارب والمهادنة.

٣/٢- سياسة التقرب والمهادنة:

ساعدت قبائل المخزن الحكام العثمانيين على استمرار حكمهم، وتوفير قوة عسكرية لمساعدتهم إبان الأزمات، لكن لم يكن ذلك كافيًا لضمان هذه الاستمرارية، وبسط النفوذ والقوة في بعض المناطق الصعبة والبعيدة عن المدن المهمة، التي استقر فيها العثمانيون، أو خارجة عن الأراضي التابعة لقبائل المخزن. ولتحقيق نوع من الولاء والتبعية، حاول العثمانيون التقرب من بعض القبائل، بعدما تأكدت السلطة العثمانية من أن قوة القبائل لا تقهر "وأيقنت أنها لن تتمكن من إخضاعهم بحد السيف وإنما باللطافة والتسامح"،[٤٣] فتعاملت مع شيوخ القبائل والزوايا ومع المرابطين، الذين أصبحوا بحكم العادات والأعراف يتوارثون الحكم، باعتمادهم على نفوذهم الديني أو قوتهم المادية والقتالية، وأصالة نسبهم. وقد غلب على هؤلاء الذين تولوا زعامة وحكم هذه القبائل الطابع الروحي، فهم ينتمون إلى عائلات المرابطين خاصةً بغرب البلاد، في حين كان الطابع الحربي أو القتالي هو الطاغي على هذه الزعامات في شرق وجنوب البلاد، مع وجود زعماء ووجهاء بعض القبائل، ينتمون إلى عائلات شريفة خاصةً في مناطق جرجورة، والبابور، والصومام.[٤٤]

وقد عمل الأتراك على التقرب من شيوخ ومرابطي هذه القبائل، وأسقطوا عنهم بعض المطالب المخزنية، وقدموا لهم الهدايا وأصدروا لهم فرمانات التولية، في مقابل تأمين الطرق وجمع الضرائب من الدواوير والدشور التابعة لهم، وبذلك أصبح هؤلاء واسطة بين العثمانيين والأهالي البعيدين عن البيلك أو الذين استعصى على المخزن إخضاعهم، ولضمان ولاء وتبعية هؤلاء لسلطة العثمانيين. وتعامل الأتراك مع فئتين من هؤلاء الزعماء والوجهاء، شيوخ القبائل والمرابطين:

– مع شيوخ القبائل:

هدف العثمانيون من وراء تعاملهم مع الشيوخ إلى ضمان ولاء وتبعية قبائلها للسلطة العثمانية. وقد اختلف تعاملهم من منطقة لأخرى لعدة اعتبارات، منها مدى قوى سلطة العثمانيين بمناطق البيلك، ومدى أهمية هذه القبائل وموقعها وانتشار نفوذها. فمثلاً بالنسبة لدار السلطان والمناطق القريبة منها كانت توجد قبائل تابعة مباشرة لحكم وسلطة الآغا أو خوجة الخيل.[٤٥] أما ببيلك تيطري وهي الأصغر مساحة والأقل غنى، لكنها الأكثر أهمية بالنسبة للحكم التركي لقربها من دار السلطان، فزيادة على نفوذ بعض المرابطين بالمنطقة، كان كل جنوب البيلك تحت تصرف الشيخ المختار وعائلته، وكان هذا الشيخ يلعب دور الوسيط عند الباي، ولا يمكن بدونه فعل أي شيء في المنطقة.[٤٦]

تزايد نفوذ المجموعات القبلية الكبرى ببيلك الشرق ذات الطبيعة الجبلية الوعرة، والتي أصبحت تسيطر على ثلثي مساحة البيلك، مما اضطر البايات في قسنطينة إلى الاعتراف بزعامة شيوخها والتعامل معهم،[٤٧] حيث كان البايات في محادثات ومباحثات دائمة مع هؤلاء الشيوخ حول التبعية والولاء.[٤٨] ونذكر ضمن هذه القبائل: النمامشة، الحنانشة، أولاد بوعزيز، أولاد بوضياف في الأوراس الأوسط والشمالي، أولاد قاسم جنوب شرق قسنطينة، أولاد عاشور بفرجيوة، أولاد مقران بمجانة، وبني جلاب بتوغرت...[٤٩]

وكانت المنطقة الجنوبية الشرقية من الولاية خاضعة لشيخ العرب، الذي كان البايات يمنحونه كل سنة قفطان التولية مقابل قدر من المال، وذلك مقابل رعاية مصالحهم، حيث كان هذا الشيخ يتمتع باستقلال شبه تام، وامتدت منطقة نفوذه من المناطق الواقعة على جبال الاوراس والتل حتى مدينة المسيلة، ومن توغرت حتى الأغواط، وكانت هذه المنطقة أكبر مساحة من بيلك قسنطينة.[٥٠] أما منطقة الغرب التي كان بها الحكم العثماني عسكريًا أكثر من الولايات الأخرى، نظرًا لبقاء الإسبان بوهران حتى سنة ١٧٩٢، وتعرض المنطقة للتأثيرات الآتية من المغرب، كانت القبيلتان الرئيسيتان بهذه المنطقة هما: أولاد عامر ومجاهر تابعتين مباشرة لإدارة الباي، في المقابل تعامل العثمانيون مع القبائل الأخرى عن طريق نيل ولاء وتبعية شيوخها، مثل القبائل التي توجد بجبل عمور، وحرار، والتي هي قبائل حدودية بين المغرب والجزائر.[٥١] كانت سياسة الأتراك بهذه المنطقة تعتمد على تبادل المجاملات، من دون أن تنال دعم أو مشاركة فعالة من هذه القبائل أثناء حركات الأتراك.[٥٢] ومجمل القول؛ أن هذه المناطق كانت تابعة لقبائل متفرعة الفخود، مقسمة إلى مجموعات بشرية تمتعت باستقلال ذاتي فهي -حسب رين- عبارة عن دويلات صغيرة لها قوانينها وتنظيماتها التي تميزها.[٥٣]

– مع المرابطين:

تمتع المرابطون بتأييد وتأثير قويين داخل السكان، واطلعوا بأدوار مهمة، حيث كانوا يقومون بدور المصالحة والتحكيم بين القبائل، وكانوا يرتبطون مع السلطة بروابط التبعية ويلعبون دور الوسيط سواء بالنسبة للرعية أو النظام،[٥٤] ولعل الصفات الفكرية والعقلية المتشابهة بين الأتراك وبعض المرابطين ذات الصلة بالعقيدة (خاصةً مرابطة الجهاد في سبيل الله)، هي التي

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

جعلت الأتراك يتحالفون مع المرابطين دون بعض الطرق الصوفية،[٥٥] التي احتفظت بكيانها المستقل عن النظام المركزي.[٥٦] وقد لاحظ أحد القناصلة الفرنسيين، دور المرابطين وأهميتهم داخل المجتمع الجزائري، ورأى ضرورة الاعتماد عليهم، لتمتعهم باحترام كبير، وتسييرهم شؤون البلاد.[٥٧] ولا تخلو منطقة في الجزائر من وجود المرابطين، فتجدهم بجبال التل والأطلس الصحراوي، وبشرق وغرب البلاد. ويقول حمدان خوجة عن ذلك "أن هذه القبائل قد جعلت ثقتها التامة بالمرابطين وأن التعيس الذي يعاكسهم في هذا الاعتبار"، وكانت الحامية العسكرية العثمانية التي تتجه كل سنة إلى بجاية مجبرة على أن تكون مرفوقة بأحد المرابطين، لاجتياز المنطقة برًا.[٥٨]

لقد استفاد العثمانيون من نفوذ المرابطين الروحي والمادي، ففي بيلك الغرب، وخوفًا من المغاربة والشرفاء، تقرب العثمانيون من بعض المرابطين، خاصةً أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الغربي أصحاب النفوذ القوي، وتميزت العلاقة بين الطرفين بالمجاملة المتبادلة. فكانت الروابط بينهما واهية،[٥٩] لأن قبيلة أولاد الشيخ، لم تمنح للعثمانيين وجودًا فعليًا فوق أراضيها، نفس الشيء يقال بالنسبة للقبائل التي تمتعت باستقلالها الذاتي، والتي كانت تبعيتها صورية وهشة تبعًا لقوة ونفوذ المرابطين، ومدى قدرة السلطة العثمانية على التحكم فيها والتعامل معها.

٤/٢- الاعتماد على سياسة التفرقة والقتل:

لم يكتف العثمانيون في إطار سياستهم الداخلية، بالاعتماد على قبائل المخزن وسياسة التقرب والمهادنة مع شيوخ ومرابطي بعض القبائل فقط، بل عملوا على استغلال البنية القبلية الانقسامية التي تنتظم حول أحلاف. فداخل قبائل المخزن الحليف الأول للأتراك، كان ينتشر التناحر بين صفوفها، بسبب المصالح والامتيازات.[٦٠] وكان ذلك في صالح الحكام، فقد استغل البايات التفرقة بين الناس، الذين - حسب تعبير التقارير الفرنسية- "بينهم النار وعدم التفاهم".[٦١] ففي بيلك تيطري القريبة من دار السلطان، كانت عائلة الشيخ المختار حليف العثمانيين، منقسمة إلى قسمين متنافسين، كل واحدة تجمع حولها قبائل تابعة لها.[٦٢] نفس الشيء بالنسبة لأولاد الشيخ بالجنوب الغربي للولاية، فكانوا دائمًا منقسمين بحروب، ومتفرقين بين التحالف مع العثمانيين أو المغاربة،[٦٣] أو مستقلين بشؤونهم لضمان مصالحهم بعيدًا عن أي تحالف. إذا كانت التفرقة والصراعات قد دبت بين صفوف القبائل المتحالفة مع العثمانيين، فإن ذلك لم يمنع هذه القبائل من الاتحاد فيما بينها في بعض الأحيان، لكن العثمانيين كانوا ينجحون دائمًا في استغلال البنية القبلية الانقسامية، حتى لا تتأثر علاقات الولاء الهشة التي تجمع بين العثمانيين وهذه القبائل.[٦٤]

ونشر العثمانيون سياسة "فرق تسد"، أو حسب تعبير السليماني "فرق واحكم"،[٦٥] بين القبائل الأخرى المستقلة، والتي كانت إدارة العثمانيين غير قادرة على تنظيمها لقوة سكانها وشدة عصبيتها، فألقت الدسائس والعداوة والشحناء بينها، "فتفرقت كلمة أهل الوطن وضعفت شوكتهم، وبهذا كان استحواذها عليهم، بل هذا الصنيع هو الذي سهل امتلاك هذه الأمة الجزائرية لِمَنْ جاء بعد أولئك الأتراك".[٦٦] وكان هدف الإدارة العثمانية من وراء إثارة الأحقاد والضغائن بين القبائل المستقلة وشبه مستقلة، دفع طرف ضد طرف، ليخلو لها الجو في النهاية للانقضاض على خصومها، وعزلهم عن حلفائهم.[٦٧] ولتحقيق ذلك كان العثمانيون يبتون الجواسيس (الشوافين)، بين مختلف القبائل لتزويدهم بمعلومات عن تحركاتها وتنقلاتها، وكان هؤلاء الجواسيس ينتمون في غالبيتهم للقبائل المخزنية المتحالفة والمتعاونة مع الأتراك.[٦٨] وكانت هذه الأساليب من أكبر الوسائل التي استعملها الأتراك قليلي العدد للاستيلاء على "الأمة الكبيرة الوطنية".[٦٩]

وحينما لم تكن تنفع هذه الطرق، يلتجأ العثمانيون إلى العنف والبطش والقتل، فجنود الانكشارية كانت تلاحق القبائل العاصية والمتمردة حتى الجبال والصحراء في هجمات قاسية، وتستولي على كل ما لديها، وتجعل بعض أفرادها عبيدًا[٧٠]. فكانت القبائل المستقرة بالجبال مثلاً، تتعرض كل سنة لهجمات الجنود العثمانيين الذين لا يغادرون المنطقة إلا بعد القتل والذبح.[٧١] وقد جرت العادة أن تنطلق الحملات العسكرية، التي كانت تعرف بالمحلات من مركز البيلك، أثناء فصل الخريف، لاستخلاص الضرائب وعقاب الممتنعين عن دفعها. وكانت تتكون هذه المحلات من القوة العثمانية المقيمة بعواصم البيلك، ومن فرسان قبائل المخزن الذين يقدرون بخمسمائة إلى ألف فارس في كل محلة، يضاف إليها قوة عسكرية تركية يرسلها آغا العرب من الجزائر تقدر بمائتين وسبعين رجلاً وتصل في بعض الأحيان إلى أربعمائة أو ستمائة رجل لكل بيلك، وإلى ألف وخمسمائة إبان الثورات، كما وقع العمل به بالنسبة لبيلك الشرق أثناء ثورة بن الأحرش الدرقاوي سنة ١٨٠٣م.

وتجوب هذه المحلات مناطق البيلك لمدة ستة أو سبعة أشهر لاستخلاص الضرائب وضرب الممتنعين عن دفعها، وقد تأخذ هذه المحلة شكل حملة عسكرية واسعة النطاق، يقصد منها توسيع نفوذ البيلك، وإخضاع المناطق النائية بالجبال والمناطق الصحراوية التي استعصى على العثمانيين إخضاعها.[٧٢] وقد خلفت هذه الحملات آثارًا سلبية على اقتصاد البلاد، وأدت إلى تحول كبير في نمط عيش السكان، من الاستقرار ومزاولة الزراعة إلى التنقل والبداوة والرعي. وقد عبر الجزائريون عن ذلك بأشعار شعبية نقتبس منها هذا البيت:

التل يخلى وتزول منه الذخائر
وتصير النخلة بزحلة ولاشك تخلى الجزائر.[٧٣]

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وكانت توجد في البلاد مناطق مستقلة جنوب الأطلس الصحراوي، ببوسعادة وتوغرت وعين ماضي، ولم تصلها المحلات العثمانية إلا مرة أو مرتين طيلة الحكم العثماني، وظلت هذه المناطق على تلك الحالة حتى دخول الفرنسيين، وكانت جلها مناطق صحراوية سميت بلاد الخلاء أو بلاد البارود أو بلاد الحرب.[٧٤] لقد استطاعت السلطة العثمانية بالاعتماد على مركزية ضعيفة، وفرق عسكرية قليلة، أن تفرض نوعًا من الاستقرار النسبي والأمن والاستقرار، وضمان امتيازات ومصالح الأقلية الحاكمة.

ثالثا: السياسة الجبائية

وجه العثمانيون في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أنظارهم نحو الداخل لاستخلاص الجباية التي كانت تشتد وطأتها على السكان سنة بعد أخرى.[٧٥] لقد كان حكم العثمانيين يهدف إلى ضمان أمن البلاد أو بالأحرى أمن الأقلية الحاكمة، وتغطية الضرائب، رغم اعتماده على القرصنة، فالأقلية الحاكمة بالولاية اعتمدت على إدارة مركزية، لكن في الواقع وصلت إلى اللامركزية، مما أدى إلى حرمان المخزن من موارد داخلية، والتي استفاد منها الوسطاء إلى درجة أن ميزانية بيلك قسنطينة ووهران فاقت ميزانية الداي. فالبايات لا يدفعون للداي إلا حوالي (20%) من مداخيلهم، ويأخذ الوسطاء نصيبًا من ذلك، مما أدى إلى انتشار الرشوة بين الموظفين، والتفكير في موارد أخرى، كالاحتكارات التجارية وموارد القرصنة وفرض الإتاوات على بعض الدول الأجنبية.[٧٦] ومما أزم الأوضاع البحث عن زيادة الموارد الداخلية بزيادة الضرائب على السكان خاصةً الفلاحين، هذه الموارد التي أصبحت تمثل الدخل الرئيس للبيلك.

فمنذ أواسط القرن الثامن عشر أصبحت الضرائب تمثل المصدر الرئيس لدخل الدولة، بعد انخفاض غنائم القرصنة وتقلص ثروات سكان المدن، ورغم تنوع هذه الضرائب واختلافها، فإنها ارتبطت بوضعية الأرض واستغلالها، وطبيعة علاقة السكان بالحكام العثمانيين، [٧٧] فحكومة العثمانيين في القرن الثامن عشر أصبحت تفقد بالتدريج صفتها البحرية التي عُرفت بها منذ تأسيسها، لتهتم أكثر بالموارد الداخلية. وقبل الحديث عن التحولات التي عرفتها هذه الموارد في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ومدى تأثيرها على الأوضاع الداخلية للبلاد خاصةً علاقة الحكام العثمانيين بالسكان، نورد أهمها.

١/٣- الضرائب المفروضة على سكان المدن:

سادت سلطة العثمانيين المدن الجزائرية الرئيسية، التي توجد في القسم الشمالي من البلاد، أي شمال جبال الأطلس الصحراوي، حيث عمل العثمانيون على الاستفادة منها عن طريق فرض ضرائب متعددة ومتنوعة للتحكم في ساكنتها، نذكر عشرة منها، وإن كانت أقل قيمة من الضرائب التي فرضت على سكان البوادي، توزعت بين الموارد والضرائب:

- الأوقاف والتركات بدون وريث شرعي، وبعض الأملاك العقارية ملكًا للدولة.
- ما يدفعه المهنيون والدكاكين التجارية، ويجمعه شيخ البلد "قائد الدار".
- الجزية حيث كان اليهود ملزمين بدفع جزية يتكفل بجمعها "المقدم" وتقدم إلى الخزناجي أو شيخ البلد، زيادة على ما كانت تدفعه العائلات الأندلسية للدولة.
- ضيفة دار الباي وهي مبالغ مالية يدفعها سكان المدن التي لا توجد بها حاميات عسكرية تركية "النوبة".
- ضيفة دار السلطان وتدفع من طرف سكان المدن التي توجد بها حاميات عسكرية تركية، ويسلمها شيخ البلد للآغا في مناسبات معينة.
- حقوق الجمارك والتي تصل إلى (10%) بالنسبة للمواد المستوردة والمصدرة، تتغير تبعًا لطبيعة المنتوج والفترات الزمنية، وقد تصل إلى (12,5%)، زيادة على رسوم دخول المرسى من طرف السفن الجزائرية والعثمانية والأجنبية.
- فوائد الاحتكار وهي مبالغ مالية تدفع لاستغلال عقارات المغرب، وبيع بعض المنتوجات.
- بيع المناصب، حيث كان كبار الموظفين (الداي، الباي) يسندون بعض المناصب أو يجددون بقاء أصحابها مقابل مبالغ مالية، يعود الجزء الأكبر منها لخزينة الدولة، مما أدى إلى اضطراب وفوضى في الجهاز الإداري والمالي للولاية.[٧٨]
- حجز ثروات كبار الموظفين الذي سقطوا في سوء التدبير.
- الغرامات أو الخطية والتي تسمى "بزرة"، يفرضها العثمانيون في حالات استثنائية.[٧٩]

٢/٣- الضرائب المفروضة بالبوادي:

فرض العثمانيون بالبادية ضرائب متنوعة، اختلفت قيمتها ووقت تسليمها، حسب المناطق والقبائل وطبيعة علاقتها بالسلطة، وأهم ضريبة كانت تقدمها البيلك هي الدنوش،[٨٠] التي ارتبطت قيمتها بأهمية البيلك الاقتصادية وقسمت إلى نوعين:

١ – **الدنوش الكبرى**: كل ثلاث سنوات يحضر الباي بنفسه إلى العاصمة لتأدية الضرائب، وفي نفس الوقت لتجديد الولاء (البيعة)، حيث يضع في الخزينة حوالي ستين ألف بوجو[٨١] (حوالي مائة وثمانية آلاف فرنك ذهبي فرنسي) وعشرين فرسًا، جزء من النقود يقسم على شكل هدايا لكبار الشخصيات والوجهاء بالعاصمة، فمثلاً الداي يتسلم شخصيًا حوالي ثمانية آلاف فرنك ذهبي في كيس من الحرير. يبقى الباي بالعاصمة سبعة أيام، يدعى من طرف الشخصيات المهمة التي يوزع عليها الهدايا، وعندما يقوم بمهمته على أحسن ما يرام، فإنه يستقبل بحفاوة من طرف الداي وأعوانه، وإذا كان العكس فإنه يتعرض للعزل ومصادرة أملاكه ويقطع رأسه.[٨٢] وتبقى حياة الباي رهينة بقيمة الدنوش وما يدفعه

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

من هدايا لكبار الموظفين، وهذا يتطلب منه استنزاف أكبر عدد من الضرائب التي يدفعها السكان.

٢ – **الدنوش الصغرى**: كان خليفة الباي يحضر إلى العاصمة كل ستة أشهر، يدفع قرابة أربعة وعشرين ألف بوجو (حوالي ثلاثة وأربعين ألف فرنك ذهبي)، وسبعة خيول، زيادة على الهدايا لمختلف الشخصيات المهمة بالعاصمة، كان يسافر في فصل الربيع والخريف، يضاف إلى ذلك ثمانين قلة من الزبدة، خمسة خرفان كبار، وفي وقت الحصاد يدفع الخليفة ألف جمل محملة بتليس من الحبوب، يبقى في العاصمة هو أيضًا سبعة أيام.[٨٣]

وكان الدنوش يجبى من السكان والقبائل، ليدفع إلى خزينة الولاية في العاصمة، لكن القدر الكبير من هذه الضرائب يذهب على شكل هدايا إرضاءً للشخصيات المؤثرة في العاصمة، ولشراء المناصب والبقاء فيها. وزيادة على الدنوش والضرائب الشرعية: الزكاة، والعشور، والجزية، نجد ضرائب أخرى نحصرها فيما يلي:

- منتوج الأراضي بدون ورثة أو المحرمة من الإرث.
- منتوج الأراضي المستغلة من طرف المخزن، أو التي تعطى للذي يدفع أكثر.
- المعونة التي تقدمها القبائل في حالة الحرب.[٨٤]
- اللزمة، وهي ضريبة شخصية تؤخذ غالبًا من القبائل الرحل، ويتفق عليها بين الحكام العثمانيين وهاته القبائل.
- غرامات شتوية وصيفية تفرض بالمناطق التلية، وهي تقدم عينًا أو نقدًا، وهي غير محددة، وفي حالة استعصى الأمر في جمعها، تراقب القوات العثمانية الأسواق الأسبوعية وتحكم قبضتها على الأراضي الرعوية الصيفية.
- الضيفة أو العلفة: ضريبة تقدمها القبائل إثر مرور المحلات العثمانية على أراضيها خاصةً في فصل الربيع.
- ضيفة الباي: يترك للباي فرض قيمة هذه الضريبة على القبيلة حسب أهميتها.[٨٥]
- الحصة: ضريبة تفرض على القبائل الرحل التي كانت تنتقل نحو الشمال نهاية الخريف لبيع منتوجاتها.

٣/٣- القرصنة:

كانت عمليات القرصنة هي المصدر الرئيسي للخزينة الجزائرية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين[٨٦]، فحينما أقام العثمانيون حكمهم كانوا يعتمدون على القرصنة لتكون المورد الأساسي لحكومتهم[٨٧]، وتتمثل أساسا في غنائم القرصنة (أو الجهاد البحري) وأموال افتداء الأسرى وأخذ الإتاوات، حيث كانت الدول الأوربية تدفع قدرًا معينًا من المال، للسماح بإرساء مراكبها بمراسي الجزائر، وتدفع الهدايا عن طريق قناصلها للتقرب من الولاية لتفادي مهاجمة سفنها في عرض البحار. زيادة على قدر من المال كانت تدفعه هذه الدول حسب اتفاقيات وقعت بينها والجزائر، أو مع الباب العالي من أجل التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط.[٨٨] وقد ارتبطت هذه العوائد بمدى قوة البحرية الجزائرية ونشاط رياسها.

كانت القرصنة توفر للجزائر في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي مداخيل طائلة، فزيادة على العتاد الحربي الذي يستولي عليه البحارة، تأخذ الدولة من الغنائم نسبة (12%)، كما تنال نصيبًا محددًا من افتداء الأسرى، الذين تطلب فكهم أموالاً طائلة حصلت عليها الجزائر من المبعوثين والقناصل.[٨٩] لكن هذه المداخيل المهمة التي حصلت عليها الجزائر من القرصنة، ستنخفض نتيجة أسباب عديدة سنحللها في النقطة التالية، مما أثر على السياسة الجبائية في الولاية.

٤/٣- تحولات في الموارد: من القرصنة إلى الضرائب:

من خلال سرد أهم الضرائب المفروضة على السكان، يتضح أن السياسة الضريبية للعثمانيين لم تكن قارة، بل متغيرة حسب الظروف السياسية والاقتصادية، التي عاشتها البلاد، فكانت متعددة ومتنوعة ويصعب تقسيمها، والميزة الأساسية التي ميزت هذه السياسة هي ارتباطها الوثيق بعائدات القرصنة ومدى قوتها ونشاطها، فالانخفاض الكبير الذي مس عائداتها أثر بشكل كبير على الضرائب الأخرى وعلى العلاقة بين الحكام والسكان الذين كانت السلطة العثمانية في غنى نسبيا عن بعض ضرائبهم، لكن التحولات الكبيرة التي مست القرصنة الجزائرية في القرن الثامن عشر غيرت كل شيء في الولاية. فإذا كان عدد الأسرى يقدر بخمسة وعشرين ألف أسير في القرن السادس عشر، فإن هذا العدد انخفض ووصل إلى ألفي أسير في النصف الأول من القرن الثامن عشر.[٩٠] فقد كانت ظاهرة الأسرى بالنسبة للاوجاق في الجزائر -حسب وثيقة عثمانية- تكاد تعتبر بمثابة الموت أو الحياة لكونها الوسيلة الوحيدة والمهمة التي تتحقق بها الحياة المعيشية.[٩١]

ويعزى انخفاض موارد القرصنة[٩٢] إلى عدة أسباب رئيسية نذكر منها:

- عرفت أوربا في القرن الثامن عشر بفضل الثورة الصناعية تفوقًا صناعيًا وعسكريًا، مس جميع مرافق الحياة، حيث انتقلت من الدفاع إلى الهجوم على دار الإسلام.
- فقدت الإمبراطورية العثمانية تدريجيا قوتها، وبحريتها لم تعد لها السيادة ولا المبادرة.
- بدأ التفوق الإنجليزي يظهر منذ أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، حيث استولى الإنجليز على جبل طارق سنة ١٧٠٤ ومالطة سنة ١٨٠٠ م لمراقبة الملاحة ووسائل الضغط في البحر الأبيض المتوسط.[٩٣]
- إن فرض الإتاوات والقرصنة المعمول بها سابقًا، لم يعد يتماشى مع الوضع الدولي الجديد الذي كان بصدد التكوين والتغيير، حيث عرفت أوربا كيف تكيف أطماعها حسب هذا الوضع.[٩٤]

دورية إلكترونية، محكمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

فالعصر الذهبي للقرصنة الجزائرية لم يدم طويلاً، بدأ هذا المورد ينضب عند بداية القرن التاسع عشر، وأصبحت البحرية الأوربية أكثر إقدامًا على المهاجمة منذ سنة ١٧٨٠م، حيث لاحظ الأوربيون هذا التحول.[٩٥] فكان انحطاط البحرية لا مناص منه ولا يمكن تداركه، فكثير من الرياس بقوا على اليابسة يزاولون بعض المهن، خاصةً مهنة الترجمان بالقنصليات، فمن سنة (١٨٠٠ إلى ١٨١٦م) أربعة وثلاثين رايس فقط ركبوا البحر وأصبح الكثير منهم نصف تجار وقراصنة.[٩٦] هذا الانحطاط أثر على المداخيل المهمة، التي كانت تستفيد منها الخزينة في الفترات السابقة، الشيء الذي جعل الحكام الأتراك يتجهون إلى الداخل،[٩٧] لتعويض هذا النقص في العائدات بفرض الضرائب واستخلاصها في بعض الأحيان بقسوة ووحشية.

وقد فرض العثمانيون في نهاية القرن الثامن عشر ضرائب متنوعة، بالرغم من الانتعاش الذي مس القرصنة في الفترة ما بين (١٧٩٢ و١٨١٥م)، نتيجة الحرب التي دارت رحاها في أوربا، والتزام بعض الدول دفع الإتاوات للجزائر.[٩٨] اعتمد العثمانيون على مصادر اقتصادية قارة، مما جعل حكومتهم أداة استهلاك تعيش على ما تدره هذه الضرائب، دون السعي إلى تنمية الأوضاع الاقتصادية، فالقسط الأكبر من هذه الموارد كان يوزع على شكل مرتبات وهدايا ورشاوى على الحكام، فبعد نضوب موارد القرصنة ازدادت الضرائب مما أدى إلى إضعاف المخزن وازدياد سخط السكان، الذين أحسوا أن كل مجهوداتهم موجهة لدفع الضرائب، الشيء الذي دفع السكان إلى رفض هذه الإجراءات الجديدة، واعتبارها تعسفًا وجورًا استوجب محاربتهما.[٩٩] فقد كان البايات – حسب بعض الوثائق الفرنسية - يملكون البيلك مثل ضيعاتهم، يعملون على استنزاف أقاليمها لإيجاد الأموال اللازمة وإرضاء جشع وطمع الدايات.[١٠٠] فعرف عنهم القتل والظلم والاستيلاء على خيرات الناس،[١٠١] ويذكر الزياني نفس الأحكام عنهم ويقول أنه كان لهم "التصرف المطلق في الرعية بالقتل والضرب والسجن والعقوبة بكل وجه والخطية للعرب وغيرهم دون تعرض أحد لهم في ذلك".[١٠٢]

ويصف الشريف أحمد الزهار المعاصر لهذا التحول في الضرائب قائلاً: "الخلفاء (أي خليفة الباي) يأتون في آخر الربيع فيخرجون معهم الأمحال (كذا) ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار، وهكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين، وما وقع هذا، حتى صار الناس فجارا والأمراء ظالمين".[١٠٣] ويعطي الباي قارة باغلي (١٨١٣-١٨١٦) التبرير لذلك حيث يرد على أحد أصدقائه الذي لامه على كثرة الخطايا التي ضعفت بها الرعايا، فيقول: "إن أهل الجزائر قد أكلوني بالكلية ولذلك تراني أكلت الرعية".[١٠٤] فقد أصبحت عملية جباية الضرائب تتم تحت الضغط والترهيب، لدفع السكان الممتنعين والساخطين على الاستجابة لطلبات ورغبات العثمانيين، مما دفع بهؤلاء إلى تجهيز المحلات لتأديب الممتنعين وإرغامهم على دفع الضرائب، في حالة إبدائهم لأية مقاومة أو تهرب من دفع المقادير المالية المستحقة عليهم، مما عمق الهوة بين السكان والحكام.[١٠٥]

وقد تركت هذه المحلات آثارًا سلبية على الأراضي والسكان، فحرق المحاصيل ونهب الأملاك ومصادرة قطعان الماشية، كانت السمات الأساسية لتلك الحملات، حيث كان البايات وحكام الأقاليم يستحودون على كل ما لدى الأهالي، مما أرغمهم على ترك أراضيهم واللجوء إلى الجبال وأطراف الصحراء.[١٠٦] وسيرة البايات حافلة بحملات عديدة ودامية، كحملة محمد الكبير[١٠٧] باي الغرب سنة ١٧٨٥م بنواحي الاغواط وعين ماضي، وحملة أحمد المملوك باي الشرق سنة ١٨١٨م ضد بني جلات بتوغرت، وحملات ابراهيم ابن علي في الشرق سنة ١٨٢٢ م على قبيلة النمامشة، وكذلك حملات آخر بايات قسنطينة الحاج أحمد (١٨٢٦-١٨٣٧م) ببيلك الشرق.

وتضررت البوادي كثيرًا من ذلك، حيث تحول بعض السكان من نمط الاستقرار والزراعة، إلى البداوة والتنقل، وعبرت الأشعار الشعبية عن تلك الأضرار بالقول:

التل يخلى وتزول منه الدخائر
وتصير النخلة برخلة
ولاشك تخلى الجزائر[١٠٨]
المسلم في فم الحيا يعطي الجزية
والكفر يقوى يعرش
ديننا ضعف ولى فديا لأهل العديا
الأسعار راه اغلات وحتى أمطار الصيف ارفاقوا
الحرث راه اصعب نبته اليبس والحجر يكثروا[١٠٩]

ونتج عن السياسة الجبائية الجديدة تعميق الهوة بين الحكام العثمانيين والسكان، وطال ذلك الوسطاء والمرابطين والصوفيين ورجال الدين، الذين كانوا يقومون بدور الوسيط بين الحكام والسكان، فتغيرت الحالة حيث أصبح هؤلاء الوسطاء أكثر ارتباطًا بسكان البوادي والمتكلمين باسمهم والمدافعين عنهم.

رابعًا: السياسة الدينية

عمل العثمانيين على استغلال الأفكار السياسية والدينية السائدة بشمال إفريقيا، لتثبيت أقدامهم هناك،[١١٠] حيث حاولوا التعامل مع وضعية البلاد الدينية، وزادوا عليها بفرض تغييرات آنية وبسيطة تخدم مصالحهم، خاصة بالمناطق التي أحكموا سيطرتهم عليها (المدن). واختلف تعاملهم مع العناصر المكونة للفئة الدينية المتكونة من العلماء وأتباع الطرق من مرابطين ومتصوفة، فقد كان هؤلاء يتمتعون بتأييد كبير من لدن الرعية، وكانوا يقيمون مع النظام روابط تبعية، ويلعبون دور الوسيط سواء بالنسبة للرعية أو السلطة.[١١١] فطبقة العلماء والتي يمثلها رجال الدين في المساجد وشيوخ الطرق بالزوايا، تمتعت باحترام وتقدير عظيم لدى الحكام الأتراك.[١١٢] إذا كيف تعامل هؤلاء مع العلماء وأتباع الطرق

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الصوفية، وما هي طبيعة العلاقة بين الطرفين والميكانيزمات التي تحكمت فيها؟

١/٤- علاقة العثمانيين بالعلماء:

يأتي على قمة رجال الدين المفتيان الحنفي والمالكي، دورهما وسلطتهما غير محددة، هما عبارة عن موظفين داخل السلطة العثمانية،[١١٣] وليس لهما أية سلطة سياسية من أي نوع، يقتطع لهما جزء من جزية اليهود.[١١٤] المفتي الحنفي يعينه السلطان العثماني، فكان شيخ الإسلام والرئيس الديني المطلق بالولاية،[١١٥] وكانت له الحظوة والتقدير عند العثمانيين، ويأخذ أكثر من الآخر.[١١٦] أما المفتي المالكي فيعينه الداي،[١١٧] وكان يمثل أغلبية السكان،[١١٨] ذات المذهب المالكي، لكنه كان يعامل بطريقة غير مرضية من طرف العثمانيين.[١١٩]

وداخل الإدارة فصل العثمانيون بين السلطتين السياسية والدينية، مع إضفاء نوع من العلمانية على السلطة الأولى، فظل زمام الأمور من إدارة واقتصاد وجيش بيد العثمانيين، في حين كانت القضايا الشرعية بيد العلماء.[١٢٠] وانقسمت فئة العلماء إلى قسمين: المقربون الذين كانت تعطى لهم ظهائر تعفيهم من الضرائب والسخرة، وتشجعهم على التأليف والذهاب إلى الحج نيابة عن العثمانيين، أما الآخرون فقد تعرض بعضهم للتعذيب والقتل من طرف البايات، فكثرت هجرتهم خاصةً إلى المغرب.[١٢١]

وارتبطت الفئة الأولى بالمدن التي أحكم العثمانيون قبضتهم عليها، وتولى علماء هذه الفئة مناصب دينية مهمة مثل: شيخ الإسلام وإمارة ركب الحج، وإمامة المسجد الكبير، وإدارة جميع الأوقاف، وأعفوا من الضرائب واستفادوا من مكس أسواق الخضر والفواكه.[١٢٢] وارتبط نشاط علماء هذه الفئة بمساجد المدن، فبقوا بعيدين عن المسرح السياسي، وحصر عملهم في أمور الدين والتكوين.[١٢٣] أما الفئة الثانية فتكونت من علماء الأرياف، الذين كانوا يقومون بقواعد الشرع وأحكامه، وقد اعتمد العثمانيون على بعضهم في إرسالهم للتفاوض مع رؤساء القبائل بهدف المصالحة والاعتراف بسلطة العثمانيين،[١٢٤] في المقابل تعرض بعضهم للتعذيب والقتل من طرف البايات وأتباعهم.

لقد هدف العثمانيون من وراء العناية بالقضايا ذات الطابع الديني، مثل بناء المساجد ووقف الأملاك على المشاريع الخيرية، إلى كسب ثقة وعطف السكان، وإبعادهم عن الأمور السياسية، الذي يقول الشريف الزهار: "قد جار الأتراك وأخذوا جميع ديار أوقاف الحرمين التي بيد فقراء البلد وأخرجوهم منها".[١٢٥] فلم تسلم الأوقاف[١٢٦] من طمع وجشع الحكام والعثمانيين الذين استحوذوا عليها واستغلوها لصالحهم، يقول الحسن الورتلاني (الذي عاش في القرن الثامن عشر) في ذلك: "فأصبحوا يأكلون منها ويتمتعون منها وينتفعون بها كالأملاك الحقيقية وهي ليست لهم، وليسوا من أهلها، ولكنهم تمردوا وطغوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما وهذا بسبب اندراس العلم وأهله من كل وطن يوجد فيه ذلك".[١٢٧]

وأثر ذلك بالطبع على وضعية العلماء ومكانتهم وظروف عملهم وإنتاجاتهم، الشيء الذي أثر على وضعية البلاد عامة، والتي وصفها أحد الكولوغليين المقربين من السلطة قائلاً: "فتشوهت خلقة الجزائر عذراء مستحسنة، فأقفرت معالم البلاد، وتشوشت أحوال العباد واضمحل العلم وذوو الاستعداد".[١٢٨]

٢/٤- كيف تعامل العثمانيون مع المرابطين:

أيقظ التدخل الأيبيري في بلاد المغارب في القرن السادس عشر الميلادي حماس المرابطين، الذين أثروا بشكل كبير على السكان، وكانوا القوة أو السلطة الوحيدة المنظمة في البلاد، التي وقفت ضد التدخل الأيبيري.[١٢٩] برز دور المرابطين بعد اندثار جميع الأسر الحاكمة، والتي حلت محلها أسر جديدة تحت تأثيرهم وتأثير الطرق الصوفية.[١٣٠] فكان أكثر من ثلثي السكان تحت مراقبة المرابطين المباشرة، وعندما دخل عروج لبلاد المغرب الأوسط وجد مفتاح البلاد بين يدي المرابطين الذين نالوا ثقة السكان.[١٣١] وقد تمكن الأتراك من معرفة مدى سلطة المرابطين على السكان وقوة الطرق الصوفية، فوجدوا في الجهاد ضد الإسبان الشرعية والحكم، حيث اعتبر عروج وأصحابه حماة للدين بالسيطرة على السفن المسيحية وتقديم العون للموريسكيين الثائرين في الأندلس.[١٣٢]

ولم يجد العثمانيون مناصًا من الاعتماد على المرابطين، الذين يحظون بتقدير كبير وبفضلهم تسير أمور الناس،[١٣٣] حيث فضل العثمانيون التحالف معهم لأن محاربتهم تعني الدخول في صراع مع أتباعهم وخدامهم الكثر، فقربوهم إليهم واحترموهم وذلك ساعدهم على نيل عطف الناس، من دون أن يكون بين الطرفين تحالف رسمي.[١٣٤] في خضم ذلك أخذ المرابطون دورهم واحتلوا مكانة سياسية ببلاد المغارب، حتى غدوا حماة الدين والعثمانيين على السواء.

وانقسم حلفاء العثمانيين في المغرب الأوسط إلى مجموعتين:

المرابطون المحليون، وأتباع الطريقتين القادرية والزروقية، اللتين بارك أتباعهما دخول العثمانيين للمنطقة. فالقادريون بالشرق نالوا الحظوة والاهتمام من طرف السلاطين العثمانيين منذ عهد السلطان سليمان القانوني، الذي نهج سياسة تجعله يترأس العالم الإسلامي، فشجع الطرق الدينية، وانتسب إلى الطريقة القادرية، التي اتسع نفوذها على عهده.[١٣٥] ونال أتباعها وشيوخها التوقير والاحترام من السلاطين العثمانيين، الذين كان خصالهم: "المحبة في جناح الشيخ رضي الله عنه (أي عبد القادر الكيلاني) واهتمامهم بزاويته".[١٣٦] ولم يشكل دخول العثمانيين لإفريقيا الشمالية، أي قلق أو خطر، بالنسبة لأتباع القادرية، حيث ربط خير الدين علاقات مع شيوخ وأتباع الطريقة في الجزائر،[١٣٧] وحتى مع أتباع بعض الطرق الشاذلية الذين حاربوا الإسبان بمؤازرة العثمانيين، ومهدوا السبيل لحكمهم مثل الزروقية التي ساند شيخها أحمد بن يوسف الملياني وأتباعه الأتراك.

كان التحالف العثماني- المرابطي يتغير حسب الأشخاص والمناطق، فنادرًا ما عارض المرابطون الحضريون العثمانيين، الذين عاملوهم معاملة حسنة، حيث كانوا يعطونهم نسبًا من غنائم القرصنة، ويضاعفون لهم الهدايا والعطايا أيام الأعياد الدينية... هذه الامتيازات كانت تتضاعف عدة مرات، في حين كانت علاقات العثمانيين بمرابطي البادية مركبة،[١٣٨] والذين تمثل دورهم في مسألتين مهمتين: دور المصالحة والتحكيم بين القبائل، والوساطة بين هذه الأخيرة والسلطة المركزية[١٣٩] في بعض الأحيان.

فقد تصرف العثمانيون اتجاه المرابطين بحكمة وذكاء، لأن هؤلاء كان لهم تأثير قوي خاصة على القبائل، ولكي لا يدخل العثمانيون في عداء وصراع لا حد لهما مع تلك القبائل، ارتبطوا مع المرابطين بصلات قائمة على التفاهم، الذي تحول إلى تحالف. والذي ساعد العثمانيين في الجزائر على نجاحهم في هذا التحالف، هو تمسكهم مثلهم مثل السلاطين العثمانيين بالنزعة الدينية، والتي أكسبتهم مكانة رفيعة في البلاد، خاصةً بعد سيطرتهم على بلاد الحجاز، واعتبارهم حماة الدين والأماكن المقدسة، حيث حلت الرابطة الدينية بين العرب والعثمانيين محل الرابطة القومية.[١٤٠]

وقد استمرت فترة التحالف العثماني- المرابطي من نهاية القرن السادس عشر حتى بداية القرن الثامن عشر، حيث استخدم العثمانيون في كل مرة هيبة المرابطين والعلماء،[١٤١] لكن هذا التحالف بدأ يتلاشى لأسباب عديدة نذكر منها على الخصوص:

- بدأ بعض المرابطين يبتعدون عن دورهم الديني، والأهداف التي من أجلها وجدوا كنشر الإسلام وصد هجومات المسيحيين...[١٤٢]
- في نهاية القرن الثامن عشر لعب بعض المرابطين دورًا مهمًا في معارضة الحكم العثماني.
- شهد غرب الجزائر تطورًا داخليًا للطرق الصوفية الآتية من المغرب، مثل الوزانية والناصرية والدرقاوية، تجسد ذلك في الثورة الطويلة لمدينة تلمسان قبل ١٧٣٦ وحتى ١٧٥٦م، ومن ١٧٧٧ إلى ١٧٨٠م والتي كانت دائمًا بقيادة الشاذلية والطرق المنبثقة عنها.[١٤٣]
- لا يمكن إغفال الوجود الإسباني بالسواحل، فمنذ دخول العثمانيين إلى الجزائر، حاولوا استغلال تركيزهم على طرد الإسبان من بلاد المغارب، وتمسكهم بهذا الهدف لدفع الأهالي والمرابطين إلى الالتفاف حولهم فقدموا لهم المال والرجال.[١٤٤] وبقي الإسبان بوهران حتى سنة ١٧٩٢م، حيث قام العثمانيون بعدة محاولات لاسترجاعها، سنة ١٧٣٢م دخلوا المدينة لكن سرعان ما خرجوا منها، هذا الانهزام جعل العثمانيين في وضعية حرجة، فلم يعودوا المدافعين عن دار الإسلام. وضعف الحكام في الجزائر العاصمة انتقد بشدة من طرف المرابطين الذين حملوا التحدي، وائتلفوا في أكتوبر ١٧٣٤م لأخذ المدينة دون مشاركة العثمانيين. وبقي البايات يهاجمون المدينة في شهر رمضان من كل سنة، وهي فترة تحمل أكثر من دلالة، ومن جانبهم قام المرابطون بعملياتهم الخاصة، لكن عند سقوط وهران سنة ١٧٩٢م بيد العثمانيين، كان التحالف القديم "العثماني المرابطي" قد أصبح هشًا فتلاشى نهائيًا.[١٤٥] فبقاء الإسبان بوهران عزز مركز الحكام العثمانيين، فسلطتهم كانت نابعة في نظرهم ونظر السكان من امارة الجهاد.[١٤٦]

- لكن يبدو أن السبب الأساسي في تلاشي هذا التحالف، هو انخفاض عائدات القرصنة، وانصراف العثمانيين نحو الداخل لاستخلاص أكبر قدر من الضرائب، هذا التلاشي ستكون له عواقب وخيمة، فحسب أحمد ندير - سيرجح كفة ميزان القوى لصالح السلاطين العلويين.[١٤٧] فبعد فترة طويلة امتدت من نهاية القرن السادس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، عرف فيها الحكام العثمانيون كيف يكسبون ود وتأييد رجال الدين والمرابطين وشيوخ الزوايا، لكن الظروف الدولية والأوضاع الداخلية تغيرت، فمنذ بداية القرن الثامن عشر قلت غنائم القرصنة، مما أجبر البايات[١٤٨] على التوجه إلى السكان لاستخلاص الضرائب وتعويض هذا النقص، بالقيام بحملات عنيفة ومتتالية، الأمر الذي أدى إلى نوع من التوتر في علاقة العثمانيين برجال الزوايا والمرابطين، الذين ساندوا السكان ودافعوا عن مصالحهم،[١٤٩] ولم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام بطش البايات وجشعهم، وبذلك تلاشى دورهم التقليدي كوسطاء وناشري السلم.[١٥٠] واستمرت علاقة العثمانيين بالمرابطين وشيوخ الزوايا يعتريها نوع من الفتور والتوتر في بعض الأحيان، وتطورت إلى العداء والصراع المحتد حتى نهاية القرن الثامن عشر،[١٥١] فرجال الزوايا والمرابطين بعد دفاعهم عن السكان والقبائل، أصبحوا مع بداية القرن التاسع عشر على رأس المعارضة للحكم العثماني.[١٥٢]

٣/٤- تعدد وتطور الطرق الصوفية في الجزائر:

انتشرت في الجزائر عدة طرق صوفية تأثرت بالتأثيرات الآتية من المشرق والمغرب، وكانت لها زوايا وفروع وأتباع. ونذكر هنا أهم الطرق الصوفية التي كونت النسيج الصوفي الطرقي في الجزائر، حيث نجد الطريقة الزروقية والطريقة العيساوية في المنطقة منذ القرن الخامس عشر الميلادي، والوزانية (الطيبية) في القرن السابع عشر، والحنصالية والدرقاوية في القرن الثامن عشر الميلادي، وهي كلها طرق خرجت من رحم الشاذلية. زيادة على الطرق الصوفية التي اعتبرت جزائرية محضة: كالتيجانية والرحمانية، وبعض فروع الزوايا الشاذلية والقادرية. ولم تنتشر أي من هذه الطرق في جميع مناطق الجزائر، فالرحمانية بقيت قريبة من منطقة القبايل والجهات الوسطى الشرقية، في حين اتجهت التيجانية نحو القبائل الصحراوية والصحراء الكبرى وجنوبها، أما الدرقاوية فانتشرت في غرب وشرق البلاد مستفيدة من انتشار الشاذلية وتجدرها

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وأقدميتها بتلك المناطق، في حين بقيت القادرية التي شجعها الأتراك في أقصى الغرب وفي بعض المدن.(١٥٣)

هذا التعدد حمل في طياته اختلافًا كبيرًا لتطور هذه الطرق، ففي منطقة وهران حركة الطرق متجذرة أكثر من المشرق، حيث انتشرت بالتوازن مع الحركة المرابطية، والقادرية والشاذلية وجدتا قبل دخول العثمانيين في المنطقة، والوزانية غزت المنطقة روحيا منذ بداية القرن الثامن عشر،(١٥٤) والدرقاوية انتشرت انتشارًا واسعًا في المنطقة في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. هذا التنوع أو التعدد زاد في حدة الصراعات بين هذه الطرق، التي كانت غير قادرة على الاتحاد فيما بينها في الفترات الصعبة.(١٥٥) كما شكل هذا التنوع خطرًا على السلطة التركية، خاصةً وأن الزوايا الأم لجل هذه الطرق، توجد في مناطق مستقلة (التيجانية)، أو خارجة التراب الجزائري مثل العيساوية، الحنصالية والطيبية والدرقاوية.(١٥٦)

من جهة أخرى؛ عبرت تعددية الطرق في الجزائر عن ديناميكية، وعن عملية تطور وحركة دائمة داخل الثقافة الصوفية، فالزوايا استطاعت أن تجعل من التصوف عاملاً فاعلاً في حركية المجتمع.(١٥٧) والمفارقة حول تطور واختلاف ممارسة التصوف، هي أن التصوف الطرقي في بلاد المغارب عامة، استطاع أن ينقل الممارسة الفردانية والاعتزالية إلى ممارسة جماعية.(١٥٨) وهذا ما اضطلعت به الزاوية الدرقاوية في البلدين خاصةً في القرن التاسع عشر.

إن الزوايا ليست حركات احتجاجية فقط، تتبنى عملية الرفض أو النفي، بل هي وجدت لأبعد من ذلك، فهي حركات عملت من أجل البقاء والبروز والاستمرارية، وإثبات نمط تفكيرها، والذي يعكس واقعها وإنتاج مسارها.(١٥٩) لا نملك الوثائق الكافية لملامسة علاقة البيلك بالطرق والزوايا في هذه الفترة، لكن يظهر أن العثمانيين عملوا على ضمان ولاء مريديها وشيوخها، وكانوا حذرين في التعامل معها. وبالفعل كانت خشية العثمانيين من الطرق الصوفية لها جذور وأسباب، فتجذر التصوف الطرقي في البلاد، وعلاقته الوثيقة بالتصوف المغربي، والتعامل الانتقائي الذي ميز تعامل الحكام العثمانيين مع أتباع هذه الطرق، وقوة الطرق الصوفية وقدرتها على جمع واستمالة أكبر عدد من الناس، كلها عوامل جعلت من الطرق الصوفية خير معبر عن رفض سياسة العثمانيين، والوقوف ضدها وحتى العمل على طرد العثمانيين والإطاحة بحكمهم، وهذا ما ستضطلع به الطريقة الدرقاوية وبعض الطرق الأخرى في بداية القرن التاسع عشر.

خاتِمَةٌ

تمتعت الجزائر في ظل حكم الدايات بنوع من الاستقلال الذاتي، لكن علاقة الحكام الأتراك بالسكان بدأت تتغير نتيجة تراجع غنائم القرصنة وتعويض ذلك بزيادة استخلاص الضرائب من الناس، الشيء الذي أجج تمردات وثورات بعض القبائل والزوايا وزاد في ضعف البلاد التي توجد في أطراف الإمبراطورية العثمانية التي بدأ الوهن يصيب جسمها، فكانت بلاد الجزائر من البلاد العربية الأولى التي تتعرض للاحتلال الأجنبي.

دورية إلكترونية، مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الهَوامِشُ:

(1) Thedenat, «Coup d'œil sur la regence d'Alger», **Mémoires et documents, Algérie, volume 10 (Microfilm), A.D-M.A.E, Quai d'orsay**, Paris, p. 192a.

(2) Watbled, Ernest, «Pachas-Pachas Deys», **Revue Africaine**, 17e année, 1873, p. 441.

(3) Thulin, «Observations sur la république d'Alger», **Carton 1M-1314, Algerie: généralités et province d'Alger de 1802 à 1864, n°10, S.H.A.T, Vincennes**, Paris, p. 1.

(4) Anonyme, «Notice sur Alger», **Carton 1M-1314, N°30, S.H.A.T, Vincennes**, Paris, p. 11-12.

(٥) رافق عبد الكريم: **العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦**، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٧٤، ص: ٣٦٧.

(٦) شالر وليام: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر ١٨١٦-١٨٢٤**، تعريب وتعليق وتقديم، اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢، ص: ٤٤.

(٧) يذكر واتبلد Watbled عكس ذلك، ويقول إنه في سنة ١٧١٠م الباب العالي كتب للانكشارية على أن الداي المنتخب من طرفها أصبح باشا، في الوقت الذي لم يصبح فيه للباب العالي أي ممثل في الجزائر.
- Watbled, op.cit., p. 442.

(8) Benchanhou, A, **L'état Algérien en 1830, ses institutions sous l'emir Abdelkader**, Alger, sans date, p. 10.

(٩) سعيدوني، ناصر الدين والشيخ المهدي البوعبدلي، **الجزائر في التاريخ، العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٤، ص: ١٦.

(10) Thainville Dubois, «Sur Alger 1809», **Mémoires et documents Algerie, volume 10, (Microfilm), M.A.E-A.D, Quai d'orsay**, Paris, p. 265a.

(11) Benchanhou, op.cit., p. 11.

(12) Watbled, op.cit., p. 442-443.

(١٣) في تناولنا لحكم الدايات وسياستهم الداخلية اعتمادًا على مصادر محلية وأجنبية، نحاول الإجابة على بعض الأسئلة التي طرحها عبد الله العروي ردًا على الكتابات الأجنبية التي اهتمت بالجزائر في القرن ١٨م، والتي ركزت على المدينة والأقلية التركية والمتعاونين معها، وقال: "فإذا كان المرء يبحث عن حالة أكثرية السكان فإنه لا يجد فيها ما يشفي الغليل". العروي، عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب (٣) من الغزو الايبيري إلى التحرير**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٩. ص: ٧٢.

(١٤) ن.س، م.س، ص: ٧٦-٧٨.

(١٥) العروي، م.س، ص: ٧٤.

(16) Thainville, op.cit., p. 261a.

(١٧) شالر: م.س، ص: ٣٩.

(18) Benchanhou, op.cit., p. 27.

(١٩) العروي، م.س، ص: ٧٨.

(20) Walsin Esterhazy, **De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger**, Paris, 1840, p. 62.
ضخمت الكتب والتقارير الفرنسية أثناء مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر الطابع الطفيلي للحضور العثماني في الجزائر.

(٢١) يسميها سعيدوني ناصر الدين "عشائر المخزن"، لأنه حسب رأيه أكثر ملاءمة لوضعيتها، فهي عبارة عن تجمعات سكانية تعميرية مصطنعة متمايزة في أصولها ومختلفة في أعراقها.- ناصر الدين سعيدوني، "وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي ترتبت عليها"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد ٧-٨، ١٩٧٧، ص: ٦٩ الهامش ١.

(٢٢) ن م س، ص: ٦٩.

(٢٣) جوليان، شارل أندري، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص: ٣٧٨.

(24) Thainville, op.cit., p. 261a.

(٢٥) محمد سي يوسف، "من خصائص النظام الإداري في بايليك التيطري"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، العدد ٥-٦، فبراير ١٩٩٢، تونس، ص: ٢٧٢. - وهذا يزكي ما ذهب إليه عمار هلال من أن المدينة الجزائرية طيلة الحكم العثماني بقيت بعيدة نسبيًا عن الصراعات السياسية، وفي منأى عن بعض التمردات والانتفاضات.
- Amar Hellal, «Mosquée et zawiya, deux poles sur lesquels tournait la vie de la ville Algerienne pendant l'ère Ottomane (1518 - 1830)».
المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد ٩-١٠، غشت ١٩٩٤، تونس، ص: ٧٥.

(26) Esterhazy, op.cit., p. 25.

(٢٧) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ١٠٦.

(٢٨) ن م س، ن ص.

(٢٩) سعيدوني، "**وضعية عشائر المخزن**"، م.س، ص: ٦٩. (وهي أوضاع شبيهة بقبائل "الكيش" في المغرب)

(٣٠) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ١٠٦.

(٣١) ن م س، ن ص.- الغربي، الغالي، **الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي: ١٧٩٢-١٨٣٠م**، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨٤-١٩٨٥، ص:٥٦.

(٣٢) سعيدوني والوعبدلي: م.س، ص: ١٠٦.

(٣٣) الغربي: م.س، ص: ٥٥.

(34) Benchanhou, op.cit., p. 20.

(35) Ibidem.

(٣٦) أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر ١٧٥٤-١٨٣٠**، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤، ص: ٥٩-١٢٦.

(٣٧) الغربي: م.س، ص: ٥٥، هـ ١. - سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ١٠٦.

(٣٨) الغربي: م.س، ص: ٥٥.

(٣٩) سعيدوني والوعبدلي: م.س، ص: ١٠٠.

(40) Henri Federman et Henri Aucapitaine, «Notice sur l'histoire et l'admistration du beylik de Teteri», **Revue Africaine**, T. 9, année 1865, p. 295.

(٤١) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ١٠٧.

(42) Federman et aucapitaine, op.cit., p. 295.

(٤٣) حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٥، ص: ١٢٧.

(٤٤) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ١٠٨.

(45) Rinn, Louis, **Marabouts et Kouan, étude sur l'islam en Algérie**, Adolphe jourdan, Librairie-éditeur, Alger, 1884, p. 134.

(46) Ibid, p. 136.

(٤٧) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ١٠٨.

(48) Rinn, op.cit., p. 140.

(٤٩) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ١٠٨.

(٥٠) الغربي: م.س، ص: ٥٤.

(51) Rinn, op.cit., p. 138.

(52) Ibid, p.125.

(53) Ibidem.

(54) Abdallah Hammoudi, «*Segmentarité, Stratification sociale, pouvoir politique et societé: Reflexion sur les thèses de Gellner*», **Hesperis-Tamuda**, vol: XV, fasc. Unique, 1974, p. 165.

(٥٥) أحمد سيساوي، **النظام الإداري ببايلك الشرق ١٧٩١-١٨٣٠**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٨٧-١٩٨٨، ص: ٧٨.- المرابط وجمعه

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

المرابطون أو المرابطة، هم الجماعة الذين رابطوا أو جماعة الخيل. ومعنى هذا أنه هو المرابط بالثغور في سبيل الله مدة ما أو غالبًا أو دائمًا، فهو المحارب ضد الكافر. ونجد المرابط العابد الذي خصص له الصوفية حيزًا كبيرًا في كتبهم فوضعوا له آدابًا وشروطًا، وشروطه فهي خمس: الصلاح والفقر وزي الصوفية وعدم الاشتغال بحرفة والمخالطة للصوفية بطريق المساكنة في الزوايا.- محمد مفتاح، **التيار الصوفي والمجتمع في الأندلس والمغرب أثناء القرن ٨هـ/١٤م**، دكتوراه الدولة، كلية الآداب الرباط، ١٩٨٠-١٩٨١، ص: ٢٩-٣٠. حول مصطلح المرابط انظر:- ن م س، من ص: ٢٣ إلى ٣٧. - فهناك مرابطة الجهاد في سبيل الله، كما أن هناك الدلالة التعبدية والتطهيرية في إطار ما يعرف بـ "المجاهدة" عند المتصوفة... ومن هذا المنطلق أطلق اسم "الرباط".

(56) Hammoudi, op.cit., p. 165.

(57) Thainville, op.cit., p. 272b.

(٥٨) خوجة حمدان: م.س، ص: ٨٨ - ٨٩.

(٥٩) جوليان، م س، ص: ٣٧٨.

(٦٠) بوطبة، زكية، "طبيعة النظام العثماني بالجزائر وعلاقته بالشعور القومي العربي من خلال نموذجين للثورات الداخلية بالجزائر"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، تونس، العدد ٥-٦، فبراير ١٩٩٢، ص.ص: ٧٣-٨٦.، ص: ٧٩ هـ ٢٤.

(61) Anonyme, **Notice**, op.cit., p. 97b.

(62) Rinn, op.cit., p. 136.

(63) Ibid, p.138.

(٦٤) جوليان: م.س، ص: ٣٧٨.

(٦٥) محمد السليماني، **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**، الطبعة الأولى، مطبعة الأمنية، الرباط، ص: ٩٦.

(66) ن م س، ص: ٩٥-٩٦.

(67) Rinn, op.cit., p. 125-126.

(٦٨) الغربي: م.س، ص: ٥٨.

(٦٩) السليماني: م.س، ص: ٥٨.

(70) Anonyme, «Mémoire et reconnaissance sur la régence d'Alger avant la conquête de la france», **Carton 1M-1314, N°26, S.H.A.T, Vincennes, Paris**, p. 97b.

(71) Thulin, op.cit., p. 11.

(٧٢) حملة بيلك الشرق تنقسم إلى قسمين: واحدة بقيادة الباي، والأخرى بقيادة خليفته تجوب مناطق التل الشمالية المتخمة للسواحل.- ببيلك التيطري، الحملة تمشط سهول عريب وتمر بسور الغزلان لعقاب قبائل ديرة وأعراش التيطري الجنوبية. - أما ببيلك العرب تنطلق المحلة من معسكر أو وهران وتجوب أراضي غريس وادي مينا وجهات السرسو وقد تصل في بعض الأحيان إلى اليعقوبية بالهضاب العليا الوهرانية. - سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ٣٧. ويشبه نظام الحملات، التي كان يقوم بها البايات وأعوانه في الجزائر، نظام الحركات والمحال بالمغرب التي كان يقوم بها السلطان بنفسه أو ينوب عنه قواده.

(٧٣) ن م س، ص: ٣٧ - ٣٨.

(74) Rinn, op. cit., 127-131.

(٧٥) العروي: م.س، ص: ٧٨.

(٧٦) بوطبة: م.س، ص: ٧٩-٨٠.

(٧٧) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ٣١-٣٢.

(٧٨) ن م س، ص: ٣٣-٣٤.

(79) Benchanhou, op.cit., p. 24.

لا نذكر هنا الضرائب الشرعية المفروضة على المسلمين مثل الزكاة والعشور.

(٨٠) كلمة تركية وتعني موسم دفع البايات الثلاث الضرائب للعاصمة ويكون على رأس كل ثلاث سنوات.

(٨١) بوجو: عملة جزائرية تقدر ب 1,80 فرنك ذهبي، أي ٦ دنانير بالعملة الحالية (سنة ١٩٦٠)، القطعة تزن ١٠ غرامات، وكانت مقسمة إلى الربيعة ¼ والثمن ١/٨.

- Boyer, pierre, **L'évolution de l'Algérie mediane**, Librairie d'Amerique et d'Orient, Paris, 1960, p. 28.

- حول العملة الجزائرية على عهد حكم الأتراك انظر: - سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ٢٧. - شالر: م.س، ص: ٢٥٩-٢٦٠-٢٦١.

(82) Benchanhou, op.cit., 26.

(83) Ibidem.

كان وصول الدنوش إلى العاصمة يتم عبر طقوس وتقاليد، يتم فيها استقبال الباي أو خليفته، حول ذلك انظر:

- Benchanhou, op. cit., p. 26.- Boyer,pierre, **La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française**, Hachette, Paris, 1963, p. 102-103-104.

(٨٤) الغربي: م.س، ص: ١٠٥- ١٠٦.

- Benchanhou, op. cit., p. 24.

(85) Federman et aucapitaine, op.cit., p. 120.

(86) Hassan Remoun, **L'Algérie, histoire, societé et culture**, (Ouvrage collectif sous la coordination), Casbah editions, Alger, 2000, p. 29.

(٨٧) شالر: م.س، ص: ٥٨.

(٨٨) محمد بن ميمون، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٢، (التقديم)، ص: ٤٠.

(٨٩) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ٢٩.

(٩٠) ن م س، ن ص.

(٩١) **دفتر: خط همايون، رقم: H.H 22482، تاريخ ١٢٣١هـ، مركز الأرشيف الوطني، رئاسة الجمهورية، الجزائر.**

(٩٢) عن وضعية القرصنة الجزائرية في القرن الثامن عشر، انظر:

- Moulay Belhamissi, **Histoire de la marine Algerienne (1516-1830)**, 2e edition, Alger, 1986, p. 149. - Boyer P., La vie quotidienne, op. cit., p. 337 et st.

(93) Belhamissi, op.cit., p. 165-166-167-168.

(٩٤) بوطبة: م.س، ص: ٨٠.

(95) Belhamissi, op.cit., p. 168.

(96) Ibid, p. 167.

(97) Remoun, op.cit., p. 29.

- العروي، م.س، ص: ٧٦.

(٩٨) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ٢٩-٣٠.

- Boyer P., **La vie quotidien**, op.cit., p. 116.

(٩٩) الغربي: م.س، ص: ١٠٠.

(100) Thulin, op.cit., p. 2.

(101) Thedenat, op. cit., p. 194a.

(١٠٢) الزياني محمد: م.س، ص: ١٩٠.

(١٠٣) الزهار: م.س، ص: ٣٥.

(١٠٤) الزياني محمد: م.س، ص: ٢٤١.

(١٠٥) الغربي: م.س، ص: ١٠٠.

(١٠٦) شالر: م.س، ص: ٥٩.

(١٠٧) ولأخذ فكرة عن شدة ظلم وجور العثمانيين أثناء المحلات، نورد مثال حملة محمد الكبير باي الغرب، ففي إحدى حملاته على الجنوب الوهراني نهب حوالي ١٤ دوارًا واستولى على ٦٧٠٠ خروفًا وعنزة و٥٠٠٠ جملاً و٦٥٠ بغلاً و٧٢٠ بقرة وأسر ٦٠ فردًا أغلبهم من النساء. انظر: أحمد بن هطال التلمساني: **رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الجزائري الصحراوي**، تحقيق محمد بن عبد الكريم، الطبعة الأولى، نشر عالم الكتب، القاهرة، يونيو ١٩٦٩. سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ٣٧- ٣٨.

(١٠٨) ن م س، ص: ٣٨.

(109) Cour Auguste, «Constantine en 1802 d'après une chanson populaire du cheikh Belqasem el Haddad», **Revue Africane**, 60e année, n°299, 1919, p. 229.

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

يلح كور في بداية مقاله على ضرورة اتحاد حلفاء فرنسا ضد ألمانيا. ويذكر في هذا السياق بعض الأشعار الشعبية الجزائرية ضد الأتراك في بداية القرن ١٩م للشاعر الشيخ بلقاسم الرحموني الحداد.

(١١٠) ألتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود علي عامر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٩، ص:١٠٨.

(111) Hammoudi, op. cit., p. 165.

(١١٢) محمد بن عبد الكريم، **حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢، ص: ٧٤.

(١١٣) شالر: م.س، ص: ٤٩.

(114) Boyer P., **La vie quotidiene**, op. cit., p. 78-79.

(١١٥) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ١٣٧-١٣٨.

(116) Boyer P., op. cit., p. 79.

(117) Boyer, Pierre, « Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger (XVIe-XIXe siècles) », **Revue de l'Occident musulman et de la méditerannée**, n°1, 1er semestre, 1966, p. 27.

(١١٨) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ١٣٨.

(119) Boyer P., op. cit., p. 27.

- المفتي المالكي عبد الرحمان مرتضى قتل من طرف الداي مصطفى باكتاش سنة ١٧٠٧م.

(١٢٠) سيساوي: م.س، ص: ٦٨.

(١٢١) الراشدي: م.س، (التقديم)، ص: ٥٥.

(١٢٢) سيساوي: م.س، ص: ٦٦.

(123) Hellal, op. cit., p. 75.

(١٢٤) سيساوي: م.س، ص: ٦٨.

(١٢٥) الزهار: م.س، ص: ١٠٣.

(١٢٦) نتيجة غنائم الأسطول الجزائري من القرصنة في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين كانت أحباس الجزائر العاصمة وقسنطينة وتلمسان من أغنى أحباس عواصم العالم الإسلامي.

- الراشدي: م.س، (التقديم)، ص: ٥٨.

(١٢٧) الحسن الورتلاني، **نزهة الانظار في فضل علم التاريخ والاخبار**، تحقيق محمد بن شنب، فونتانا، الجزائر، (د.ت)، ص: ٩٢.

(١٢٨) حمدان بن عثمان خوجة، **اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء**، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٦٨، ص: ٤٦.

(129) Cour, Auguste, - L'établissement des dynasties des cherifs au Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger, 1509-1830, Ernest leroux éditeur, Paris, 1904, p. 22-53-94.

(130) Cour, op. cit., p. 238.

(131) Boyer, « Contribution », op. cit., p. 16.

(132) Boyer, op. cit., p. 26.

(133) Thainville, op. cit., p. 272b – 273a.

(134) Boyer, op. cit., p. 20.

(١٣٥) ألتر: م.س، ص: ١٠٥.

(١٣٦) القادري ع، م.س، ص: ٢٨.

(137) Cour, op. cit., p. 95-97.

(138) Boyer, « Contribution », op. cit., p. 17-18.

- المرابط يأخذ السلطة الروحية كهدية أو أعطية أو من إرث لجد برعاية ضريحه الذي يصبح محجا للناس، كان يسمع لشكاوي الناس، ينصحهم في المقابل بأخذ الهدايا. البعض منهم فضل الانعزال عن الناس في أماكن نائية، ومنهم من انتمى إلى أحد الطرق الصوفية، التي لها أتباع وشيوخ بين السكان.

- Boyer, **La vie quotidienne**, op. cit., p. 80.

- تذكر بعض المصادر التركية أن اسم "مرابط" استخدم لدى الأتراك، فقد ورد في بعض المراسلات العثمانية هذا المصطلح في بلاد الأناضول قبل دخول الأتراك منطقة شمال إفريقيا.

- ألتر، م.س، ص: ١٠٨ هـ١.

(١٣٩) سيساوي: م.س، ص: ٧٩.

(١٤٠) بوطبة: م.س، ص: ٧٤.

(141) Boyer, « Contribution », op. cit., p. 34.

(142) Historiques des tribus d'Oranie 1856, 10 H 53. AN. Aix-en-Provence, France. – Cité par: Ahmed Nadir, « Les ordres religieux et la conquête française (1830-1851) », **Revue Algerienne des sciences juridiques économiques et politiques** (Algérie), volume : IX, n°4, Decembre 1972, p. 823.

(143) Boyer, op. cit., p. 35.

(١٤٤) ألتر: م.س، ص: ١٠٦.

(145) Boyer, « Contribution », op. cit., p. 35-36.

(١٤٦) العروي، م.س، ص: ٧٧.

(147) Nadir, op. cit., p. 825.

(١٤٨) حول تحركات البايات وحملاتهم العنيفة لاستخلاص الضرائب، انظر:

- Boyer, op. cit., p. 37-38.

(١٤٩) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ٣٨-٣٩.

(150) Boyer, « Contribution », op. cit., p. 38.

(١٥١) سعيدوني والبوعبدلي: م.س، ص: ٣٩.

(152) Boyer, op. cit., p. 48.

(153) Ibid, p. 47.

(154) Nadir, op. cit., p. 825.

(155) Boyer, « Contribution », op. cit., p. 47.

(156) Ibid, p. 32.

(١٥٧) رشيد بوسعادة: **اشكالية الزوايا في المجتمع الجزائري**، مجلة قضايا فكرية، العدد ١٣-١٤، ١٩٩٣، ص: ٢٩٠.

(١٥٨) ن م س، ن ص.

(١٥٩) ن م س، ن ص.

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449